درجة تحقيق الجامعات الأهلية الأردنية للمعايير الوطنية

د.بشير عربيات★

الملخص

استهدفت هذه الدراسة، الكشف عن واقع التعليم الجامعي الأهلي/ جامعة في الأردن ذلك بتحديد درجة تحقيقه للمعايير الوطنية، بالاستناد إلى عدد من مؤشرات كفايات الأداء السائدة فيه، ومقارنتها بالمعايير الوطنية، كما استهدفت التخطيط لتحقيق هذه المعايير، بما يحقق بعض جوانب الكفاية الكمية والنوعية فيه.

وقد تعاملت الدراسة مع كامل المجتمع الأصلي بإجراء مسح شامل لجميع الطلبة وأعضاء هيئات التدريس ولمساحات قاعات التدريس ومساحات وحدات القبول والتسجيل ومساحات المكتبات الرئيسة والفرعية وإجمالي عدد المقاعد في المكتبات الرئيسة والفرعية وللعاملين في تلك المكتبات ولمساحات أراضي جميع مؤسسات التعليم الجامعي الأهلي في الأردن، كما استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب التنبئية المتوافقة مع طبيعة المتغيرات والتوزيعات التي تعاملت معها.

وكشفت الدراسة عن إخفاق التعليم الجامعي الأهلي عامة عن تحقيق الكفاية المتعلقة بمعيار نسبة عضو هيئة التدريس/ طالب وذلك بحاجته إلى (91) عضو هيئة تدريس إضافي لكليات الآداب والعلوم الإنسانية و(54) عضو هيئة تدريس لكليات العلوم البحتة والزراعة و (115) عضو هيئة تدريس للكليات الطبية والهندسية، كما كشفت عن خلل في هذا المعيار لدى غالبية الجامعات.

كما كشفت الدارسة عن إخفاق التعليم الجامعي الأهلي عامة باستثناء ثلاث جامعات في تحقيق المعيار الوطني المتعلق بكفاية مساحة قاعات تدريس/ طالب، في حين حققت كل الجامعات الأهلية المعيار الوطني المتعلق بكفايات مساحة أرض الجامعة/ طالب ونسبة عدد المقاعد في المكتبات/ طالب ونسبة كتاب/ طالب.

وقدمت الدراسة تقديرات تفصيلية للحاجات الإنسانية والمادية اللازمة لهذا المستوى من التعليم بما يفسح المجال لتوسيع دائرة القبول في بعض الجامعات وفقاً لما توفره من كفايات وإمكانات، وتوجيه الجامعات الأخرى إلى تحقيق بعض الكفايات المطلوبة تحقيقاً للمعايير الوطنية الضامنة لرصانتها، وقد اقترحت الدراسة توظيف نتائجها في تطوير التعليم الجامعي الأهلي الأردني.

★ د. بشير عربيات، أستاذ مساعد، كلية العلوم التربوية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

1- مقدمة

يعد التعليم الجامعي في الأردن مطلباً يسعى إليه كل من استطاع إليه سبيلاً، كرس هذا الطلب جملة من العوامل الثقافية والاجتماعية والتشريعية والسياسية والاقتصادية الداخلية منها والخارجية.

لقد استجاب الأردن لحاجته الوطنية بتأسيس الجامعات الرسمية والأهلية فيه، مدركاً حاجته للاعتماد على ثروته البشرية المؤهلة، وهو على حظ من الحرمان في الموارد الطبيعية كما هي ماثلة في منابع الطاقة من النفط والغاز والمعادن، وأن ثروته البشرية ذات الكفاية العالية، كفيلة بأن تسهم في سد حاجاته وحاجات بعض الدول العربية، وهذا مما يبرر توجيه الأردن لاستثماراته نحو التعليم، والتعليم الجامعي بشكل خاص، وهذا ما أكدته دراسات كثيرة أجريت في الأردن، فقد توصل (الروابده، 1984) و أشار (سلامه) إلى وجود علاقة ارتباطيه قويه بين التطور التربوي والتطور الاقتصادي، ومن أن التربية كانت العامل الفعال في النمو وإيجاد الفرص الوظيفية (سلامه 1987)، مثلما توصل (فهمي) إلى ارتباط معدلات الدخول المنخفضة بالمستوى المنخفض للتربية، في حين ارتبطت الدخول العالية بالمستويات العليا للتربية، وقد أوصت الدراسة بأن يستمر الالتحاق بالتعليم الجامعي في الأردن (فهمي،1982) فضلاً عن أن التعليم عموماً والتعليم العالي والجامعي منه بشكل خاص يتجاوز الكفاية المادية إلى الكفاية الروحية والفكرية و الأخلاقية، ليشمل جوانب المتعة بنعمة الحياة والاستمتاع بوجود إنساني حضاري ذي مغزى وبإثرائها لشخصية الإنسان بجوانبها المختلفة.

لقد تم تأسيس الجامعة الأردنية وهي الأولى في المملكة عام 1962، ثم تلاها ست جامعات رسمية موزعة على مختلف مناطق المملكة كان آخرها عام 1999، واستجابة للطلب المتزايد على هذا المستوى من التعليم فقد أقر مجلس التعليم العالي الأردني بقراره رقم (480) لسنة 1990 ترخيص اثنتي عشرة جامعة وكلية جامعيه أهليه، مستهدفاً تلبية الطلب على هذا التعليم من القادرين على تكاليفه، وللحد من التحاق الطلبة في الجامعات الأجنبية، وتوفير فرصة للطلبة العرب.

إن الاستجابة للطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي بإتاحة مزيد من الفرص للقبول فيه

لا تعني بأية حال التضحية بالكفاية الداخلية أو الخارجية لمؤسساته بإحداث خلل في معايير أدائه. وبناءً عليه لا بد للعملية التربوية وللجامعة بوصفها نظاماً تربوياً من أن تقف خلال مسيرتها وقفات تقويمية ناقده مستمرة، بغيه تحديد واقعها أولاً، تتبين من خلاله مستويات أدائها مقارنةً بمستويات أداء التعليم الجامعي الرصين، حيث كان ذلك متاحاً ومفيداً لصالح تطوير العملية التعليمية الجامعية بكل أبعادها، ومن ثم لتوظيف ذلك في عمليات التخطيط للتعليم الجامعي ورسم تصورات الاستشراف المستقبلي.

2- مشكلة البحث

إن التطور الذي حققه التعليم الجامعي الرسمي وصولاً إلى ثماني جامعات قد استغرق ثمانية وثلاثين عاماً في حين تطورت مؤسسات التعليم الجامعي الأهلي في عام واحد إلى ما يفوق هذا العدد، الأمر الذي ولدَّ العديد من المخاوف حيال تدني مستوى جودة هذا النوع من التعليم، بما يمكن أن ينعكس سلبياً (في حالة حصوله) على المكانة التي يحظى بها التعليم الجامعي في الأردن، التي حققها عبر مسيرة طويلة وشاقة. وهذا ما أكدته (دراسة بدر، 1994)، وهذا الأمر يخلق الحاجة إلى ضمان نوعية التعليم ومراقبتها ليأتي منسجماً مع اقتراح (دراسة النهار،1996) وبالتالي تقديم إجابة مثبتة حيال واقع الجامعات الأهلية في الأردن، وتحديد درجة تحقيقها لمعايير كفايات الأداء للتعليم الجامعي المنصوص عليها في معايير اعتماد الجامعات رقم (1) لسنة 1999. وبذلك يمكن صوغ مشكلة الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تحقيق الجامعات الأهلية في الأردن للمعايير الوطنية؟ ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المعايير الوطنية للتعليم الجامعي الأهلي في الأردن وفقاً لمؤشرات كفايات الأداء؟
2. ما واقع التعليم الجامعي الأهلي/جامعة في الأردن وفقاً لمؤشرات كفايات الأداء السائدة فيه كما هي عليه الحال في العام الجامعي 2000/1999؟
3. ما حاجات التعليم الجامعي الأهلي /جامعة في الأردن من كل من: أعضاء هيئة التدريس، وبعض المستلزمات المادية للوصول إلى المعيار الوطني؟

3- أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تعرَّف واقع التعليم الجامعي الأهلي/ جامعة في الأردن وذلك من خلال:

1. الكشف عن واقع التعليم الجامعي الأهلي في الأردن/جامعة من خلال بعض مؤشرات كفايات الأداء السائدة فيه كما هي عليه الحال في العام الجامعي 2000/1999.
2. تحديد حاجات التعليم الجامعي في الأردن/ جامعة إلى أعضاء هيئات التدريس على حسب أعداد الملتحقين فيه والمجموعات التخصصية للكليات وفقاً للمعيار الوطني.
3. تحديد حاجات التعليم الجامعي في الأردن/ جامعة إلى بعض المستلزمات المادية على حسب أعداد الملتحقين فيه وفقاً للمعيار الوطني.

4- أهمية البحث

من المتوقع أن تسهم نتائج هذا البحث في تحديد واقع التعليم الجامعي الأهلي في الأردن استنادا إلى عدد من مؤشرات كفايات الأداء السائدة فيه، ذلك مقارنة بمعايير كفايات الأداء المعتمدة، الأمر الذي يُحسم من خلاله الجدل القائم لدى الأوساط التربوية المهتمة، حيال واقع هذه الجامعات من حيث رصانتها العلمية. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من أنها الدراسة الأولى التي تكشف النقاب عن واقع التعليم الجامعي الأهلي في الأردن، والأولى التي تحدد مستلزمات النهوض بمستويات أدائه والارتقاء بنوعيته.

5- مصطلحات الدراسة

5-1- التعليم الجامعي ويُعرَّف إجرائياً بأنه

التعليم الذي يلي مرحلة الدراسة الثانوية والذي لا تقل مدة الدراسة فيه عن ثلاث سنوات حداً أدنى وينتهي بالحصول على الشهادة الجامعية الأولى.

5-2- التعليم الجامعي الأهلي ويُعرَّف إجرائياً بأنه

التعليم الذي يلي مرحلة الدراسة الثانوية الذي لا تقل مدة الدراسة فيه عن ثلاث سنوات

حداً أدنى وينتهي بالحصول على الدرجة الجامعية الأولى، والذي تقدمه وتديره مؤسسة غير حكومية.

5-3- الجامعة الأهلية وتعرف إجرائياً بأنها

كل جامعة أو معهد عال أو كلية لا تقل مدة الدراسة فيها عن ثلاث سنوات أو ما يعادلها وتمنح الدرجة الجامعية الأولى على الأقل، تؤسسها وتملكها وتديرها وتشرف عليها جهة غير حكومية.

5-4- المعايير الوطنية وتُعرَّف إجرائياً بأنها

مجموعة من المؤشرات الكميّة ذات الدلالة النوعية، تمثل الحدّ الأدنى الواجب توافره لضمان نوعية التعليم الجامعي،حددتها لجان متخصصة وأقرتها مجالس مسؤولة.

6- الدراسات السابقة

6-1- الدراسات العربية

مع الاعتراف بالمعوقات التي تواجهها الدراسات التخطيطية المتعلقة بالتخطيط للتعليم الجامعي، وفي الوطن العربي على وجه الخصوص، والذي يعزى إلى أسباب يتعلق بعضها بصعوبة الحصول على البيانات الإحصائية، ولعدم توافرها في العديد من الحالات أو بسبب عدم تنظيمها أو تبويبها بالكيفية التي تخدم الأغراض البحثية، ورغم أنه ليس – في حدود علم الباحث واطلاعه – دراسة أردنية – أو عربية تتعلق بتقييم التعليم الجامعي الأهلي أو درجة تحقيقه للمعايير المعتمدة، إلا انه أمكن الحصول على عدد من الدراسات المتعلقة بالتخطيط للتعليم الجامعي، اكتفي بعرض ما كان أقرب منها إلى موضوع الدراسة.

فقد أجرى (السيد،1980) دراسة بعنوان «التخطيط في جمهورية مصر العربية ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية» تناول من خلالها التعليم الجامعي من حيث المفهوم والفلسفة والوظيفة الاقتصادية والاجتماعية، والتوسع فيه، ومقدما لخطة مقترحة لتطوير التعليم الجامعي في مصر من حيث أعداد المقبولين في المجالات المختلفة وتحديد الإنفاق على التعليم الجامعي والبحث العلمي، وقد أوصت الدراسة بالتوازي بين التعليم النظري والعملي وبين الجوانب

الكمية والكيفية.

وأجرى (القاسم، 1980) دراسة حول تخطيط التعليم في جامعة الإمارات العربية المتحدة لغاية عام 2000 إذ قام ببناء جدول تدفقات الطلبة وانتقالهم عبر مراحل الصفوف الابتدائية والإعدادية والثانوية وحصولهم على الثانوية العامة حتى عام 2000، ثم حساب الطلب على التعليم العالي، وقام بتوزيع المقبولين على الأقسام العلمية وفقاً للتوزيع النسبي المئوي، كما قام بتقدير أعداد الطلبة وأعضاء هيئات التدريس المتوقع أن يكونوا على رأس عملهم في الجامعة حتى العام الجامعي 2000/1999 وفقاً لافتراضات معيارية قام باعتمادها، وقد اقترحت الدراسة افتتاح أقسام علمية أخرى، و أبرزت حاجة الجامعة إلى (1380) عضو هيئة تدريسية في العام الجامعي 2000/1999.

وأجرى (الجميعي، 1987) دراسة بعنوان: أسس تخطيط التعليم الجامعي في الجمهورية العربية اليمنية حتى عام 2000 مستهدفة معالجة مشكلة ازدياد الفجوة بين الطلب على التعليم الجامعي والطاقة الاستيعابية للجامعات، (وقد اقتصرت الدراسة على الشطر الشمالي من اليمن) وقد استخدم الباحث أسلوب التحليل المكتبي للبيانات المتعلقة بالطلبة وأعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء من تاريخ تأسيسها حتى تاريخ إنجاز البحث الذي كشف عن نمو مطرد بإعدادهما ومن ثم قام بتطبيق معادلة الخط المستقيم، والتنبؤ بالطلب على التعليم الجامعي حتى عام 2000، كما قام بدراسة القدرة الاستيعابية الحالية للتعليم الجامعي ومن ثم حساب الحاجات إلى أعضاء هيئة التدريس حتى عام 2000 وفقاً لمعايير قام باعتمادها. واقترح الباحث فتح كلية للدراسات العليا في جامعة صنعاء لسد حاجات التعليم الجامعي من أعضاء هيئة التدريس.

وأجرت (القضاة، 1992) دراسة بعنوان «تخطيط القدرة الاستيعابية للجامعة الأردنية للأعوام 1993/1992-2002/2001»، بناء على تقدير القدرة الاستيعابية للجامعة، إذ قامت الباحثة بجمع بياناتها ومن ثم حساب سعة الكليات من الطلبة، وحساب سعة مكتباتها والمكتبة العامة، وحساب العدد الأمثل من الطلبة الممكن التحاقهم بالجامعة الأردنية وكلياتها للأعوام 1993/1992-2002/2001 وذلك بضرب النسبة العالمية طالب/ مدرس في عدد المدرسين المتنبأ بهم لأعوام الدراسة، وقد أشارت النتائج إلى أن السعة الحقيقية للجامعة وكلياتها أكبر بكثير من العدد الملتحق بالجامعة حالياً، أما العدد الأمثل الممكن

التحاقه فقد كانت النسبة قليلة مقارنة بالطاقة الاستيعابية للجامعة الذي يعزى إلى النقص في أعداد هيئة التدريس في الجامعة ولاعتماد العدد الأمثل في حسابه على عدد المدرسين في الجامعة لأعوام الخطة والنسبة العالمية للطالب/ مدرس.

وأجرى (حداد، 1992) دراسة حول تقويم التخطيط التربوي في الأردن باعتباره نظاماً له مدخلاته وعملياته ومخرجاته وتغذيته الراجعة، وأظهرت الدراسة أن التخطيط التربوي في الأردن يعطي الاهتمام إلى الجوانب الكمية على حساب الجوانب الكيفية، ومن أن التخطيط التربوي يعاني من ضعف التنسيق بين القائمين عليه ونقص في الكوادر البشرية ذات المهارة والخبرة، وبأن الأمر يستدعي مزيداً من العناية ببرامج التدريب اللازمة لأعداد المخططين التربويين.

وقد أجرى (بدر، 1994) دراسة مكتبية بعنوان «التعليم العالي في الأردن بين المسؤولية الحكومية والقطاع الخاص» تناول خلالها تطور التعليم في الأردن بجميع مراحله مبيناً مبررات إنشاء الجامعات الخاصة (الأهلية) في الأردن ومتطلبات ترخيصها واعتمادها كما بينت الدراسة أن نسبة الإشغال لهذه الجامعات لا تتجاوز الثلث وذلك لغاية العام الدراسي 1994/1993، وقد عزا ذلك إلى نوعية الطلبة الملتحقين بهذه الجامعات ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي وإلى الرسوم الجامعية المرتفعة ونظرة سوق العمل تجاه خريجيها.

وقد أجرى (عربيات، 1995) دراسة بعنوان «التخطيط للتعليم الجامعي الرسمي في الأردن» هدفت إلى التخطيط الكمي والنوعي فيه، وقد مهد له بإطار نظري عني بأصل مفهوم التخطيط التربوي وتطوره وتطبيقاته ونماذجه عربياً وعالمياً، ثم بالتخطيط لجوانبه الكمية مستخدماً قواعد البيانات الرسمية المتاحة فضلاً عن استمارة لجمع المعلومات، وقام باستخدام المصفوفة التعليمية ومعادلة الانحدار الخطي وطريقة بقاء الفوج المعدلة إذ قدر أعداد الطلبة المتوقع قبولهم في كل جامعة رسمية وفق بدائل محتملة وللسنوات 1995/1994–2000/1999 وبالتخطيط لجوانبه النوعية بالاحتكام إلى عدد من المعايير النوعية السائدة، ولمعايير وطنية هادفة إلى تطويره وإغنائه. وقد كشف البحث عن أن التعليم الجامعي الرسمي سيبقى قاصراً دون الاستجابة للطلب الاجتماعي إذا ما تم التسليم بمعدلات نمائه الحالي، وعن وجود خلل في بعض معايير كفايات الأداء السائدة فيه مقارنةً بالمعايير الوطنية كما قدم الحاجات الإنسانية والمادية اللازمة للاستجابة إلى الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي والضامنة في الوقت نفسه إلى تحقيق الكفاية النوعية للتعليم الجامعي الرسمي في الأردن.

وأجرى (النهار، 1996) دراسة بعنوان «ضمان النوعية في التعليم العالي» استعرض فيها نماذج من التجارب العالمية في مجال إجراءات ضمان نوعية التعليم العالي وآليات الاعتماد العام والخاص مفصلاً عن تجربة الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تناول التجربة الأردنية في هذا المجال وقد خلص الباحث إلي أن مفاهيم ضمان النوعية ومراقبتها هي من المفاهيم الحديثة على الصعيد العربي وأنها تتداخل في الغالب مع مفاهيم أخرى كالتراخيص والاعتراف بالشهادات ومعادلتها، وأن التعليم العالي العربي لم يشهد لغاية الآن حركة منظمة تضاهي مثيلاتها في الدول الغربية لتقييم نوعية التعليم واعتماده ومراقبته، وأن الدعوات الحديثة في الدول العربية لتقييم نوعية التعليم كانت نتيجة مباشرة لإنشاء الكليات في الجامعات الأهلية (الخاصة) ولم تكن إجراءً ذاتياً تطوعياً نابعاً من النظام التعليمي نفسه لغايات التحسين والتطوير باستمرار. وقد اقترح الباحث العمل على تطوير نظام عربي مؤسسي متكامل لضمان النوعية في التعليم العالي وأن يشمل ذلك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية داخل كل بلد عربي.

وأجرى (النهار وبله.. 1998) دراسة مشتركة بعنوان «التعليم العالي في الأردن: نظرة شمولية على الواقع وآفاقه المستقبلية» تناولت تطور التعليم العالي في الأردن، والتعليم العالي وحاجات التنمية، والبحث العلمي، وإدارة نظام التعليم العالي وتمويله وقد توصلت الدراسة إلى بعض المؤشرات النوعية لكفايات أداء الجامعات الرسمية في الأردن كما هي عليه الحال في العام الجامعي (1998/1997) ومن أبرزها، نسبة عضو هيئة تدريس/ طالب 20:1، وعدد الكتب/ طالب 1:20، وعدد الطلبة لكل موظف 1:170.

6-2- الدراسات الأجنبية

قام روجر وروكلين (Roger & Ruchlin,1975) بتطوير أنموذج للتنبؤ بحاجة مؤسسات التعليم العالي، واشتمل النموذج على إسقاط مستقبلي لالتحاق الطلبة في الجامعات الرسمية والجامعات الأهلية وافتراض معدل إحلال لوفيات المدرسين والمحالين على التقاعد والخارجين من المهنة، وقد أشارت النتائج إلى أن عدد الطلبة للمعلم 1:14 وأن معدل الإحلال المفترض هو 6% وكانت نتيجة تطبيق النموذج بتوقع الحاجة إلى (5560) عضو هيئة تدريس جديد خلال السنوات العشر القادمة.

وفي كلية الطب بجامعة تورنتو في كندا أجريت عام 1976 دراسة شارك فيها فريق من المختصين بهدف تطوير أنموذج لزيادة أعداد الطلبة من (175) إلى (250) طالباً سنوياً وزيادة الأبحاث وتحسين وسائل التدريس وزيادة الإنتاجية، وقد استطاع الفريق أن يطور النموذج الرياضي المطلوب، وقد وفرت الكلية مبالغ تعادل مئة ضعف ما صرف على الدراسة والبرنامج. (النقرش،1997).

وأجرى **جارزا (Garza, 1990)** دراسة بعنوان التخطيط والتطوير وقضايا التقويم في التوسع بتوفير التعليم الجامعي في المكسيك، تم خلالها مراجعة 20 سنة سابقة من التخطيط أشارت إلى نمو انفجاري في أعداد طلبة التعليم العالي في المكسيك مشيرة إلى أن العقد 1985/1975 وحده كان يرتب التعامل مع (600) ألف طالب إضافي وكان عليه أن يهيئ (37) ألف عضو هيئة تدريس في ست سنوات، وكشفت الدراسة عن تدني أجور المدرسين إلى النصف فضلاً عن انخفاض في تمويل الحكومة ودعمها لهذا المستوى من التعليم وقامت الدراسة بالتنبؤ بنمو إضافي من المسجلين للسنوات الخمس القادمة بعد عام 1986 يقدر بـ30% فضلاً عن الحاجة إلى تدريس 22 ألف عضو هيئة تدريس جديد لتلك الفترة.

وقدم **براون وجونسون (Brown & Johnson عام 1990)** أنموذجاً للطلب إلى التعليم العالي باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ويتضمن العلاقة ما بين المسجلين في الجامعة والرسوم الدراسية والإيراد الحدي. واستنتجا من تطبيق النموذج أن تقليل الرسوم المدفوعة من قبل الطلبة يؤدي إلى زيادة أعداد الطلبة المسجلين في الجامعة، كما توصلا إلى أن الزيادة في التكاليف ستكون اكبر من الزيادة في الإيرادات.(Brown&Johnson,1990)

وقامت (**Levy، 1993**) بدراسة تحت عنوان «الاتجاهات الحالية نحو خصخصة التعليم العالي في أمريكا اللاتينية» إذ كشفت الباحثة عن اتساع رقعة التعليم العالي الخاص في أمريكا اللاتينية والذي بلغت نسبة الالتحاق به 3/1 عدد الملتحقين لسنة 1992 وبينت التوجه نحو القطاع الخاص في كثير من بلدان العالم وبخاصة لتلك الدول الخارجة من النظام الشيوعي مثل رومانيا والتي يبلغ عدد الجامعات الخاصة فيها (20) عشرين جامعة وبينت الباحثة أيضاً أن عدد الجامعات الخاصة في الصين في ازدياد وتعتمد في تمويلها على تبرعات الصينيين العاملين في الخارج وعلى الرسوم الجامعية التي يدفعها الطلبة. (Levy, Daniel, 1993))

وقام (**Heyneman، 1994**) بدراسة حول قضايا التمويل الجامعي في بلدان المنظمة

الاشتراكية الأوروبية السابقة ودول وسط آسيا إذ كشفت الدراسة عن أن التعليم الجامعي يواجه خطراً في تلك الدول وانه بالإمكان تجنب هذا الخطر إذا ما أعيد تركيب قطاع التعليم أسوة بقطاعات الصحة والزراعة والنقل، وذلك عن طريق تحسين نوعية التعليم مع تجنب زيادة العبء المالي للحكومة وخلصت الدراسة إلى ضرورة مشاركة القطاع الخاص في قطاع التعليم بقصد الاستثمار والذي بدوره سينقذ قطاع التعليم العالي من التدهور.

اقترحت الدراسة تشجيع التعاون الدولي في مجالات الأبحاث والإحصاءات. (Heynman, Stephen, 1994)

لقد استفاد الباحث من مراجعته للدراسات العربية والأجنبية التي عرضها في تطوير جانب أو أكثر من جوانب بحثه سواء أكان ذلك من خلال اطلاعه على أدوات جمع البيانات والمعلومات أم على أساليب معالجتها كما استفاد من اطلاعه على معايير كفايات الأداء للتعليم الجامعي التي اعتمدتها بعض تلك الدراسات ومن اقترحات الدراسات الداعمة لخطة التعليم العالي والجامعي تخفيضاً لأعباء القطاع العام ولإتاحة المجال للجهود الأهلية للإسهام في هذا المجال فضلاً عن دعوة بعض الدراسات إلى تطوير نظام عربي مؤسسي متكامل، لضمان النوعية في التعليم العالي والجامعي ومراقبتها وبان يشمل ذلك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية داخل كل بلد عربي والتي يأتي هذا البحث في سياقها واستجابة لمقترحاتها.

7- الطريقة والإجراءات

7-1- مجتمع الدراسة تعاملت هذه الدراسة مع

كامل المجتمع الأصلي لكل من: الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في جميع مؤسسات التعليم الجامعي الأهلي في الأردن (عمان الأهلية، العلوم التطبيقية، فيلادلفيا، جرش، الإسراء، الزرقاء، الزيتونة، إربد، البتراء، الأميرة سمية، الأردنية للموسيقا، العلوم التربوية) كما هي عليه الحال في سنة الأساس 2000/1999.

كما تعاملت مع بعض مؤشرات كفايات الأداء المادية في هذه المؤسسات والتي استلزمت إجراء مسح شامل لكل جامعة أهلية في الأردن وشمل ذلك :

1. مساحات أراضي الجامعات.

2. مساحات قاعات التدريس في كل جامعة.
3. مساحة وحدة القبول والتسجيل في كل جامعة.
4. إجمالي مساحة المكتبات الرئيسة والفرعية في كل جامعة.
5. إجمالي عدد الكتب في المكتبات الرئيسة والفرعية في كل جامعة.
6. إجمالي عدد المقاعد في المكتبات الرئيسة والفرعية في كل جامعة.
7. إجمالي عدد العاملين في المكتبات الرئيسة والفرعية في كل الجامعة.

7-2- منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، إذ وصفت البيانات والمعلومات المتعلقة بمتغيراتها، وقام بتحليل البيانات وفقاً لطبيعة المتغيرات والتوزيعات التي تعاملت معها.

7-3- أداة جمع المعلومات

نظراً لعدم توافر معلومات موثقة لدى مجلس التعليم العالي أو أية جهة مركزية في داخل الأردن أو خارجة، حول عدد من المجالات التي يتطلبها البحث، قام الباحث بتصميم الاستبانة اللازمة لجمع هذه البيانات، ضمَّنها عدّة فقرات تتعلق بمجالات الدراسة، وبعد ذلك عُرضت على (15) من الأساتذة المختصين من أساتذة الجامعات الأردنية الرسمية والأهلية ومديرين مختصين في مجلس التعليم العالي الأردني، وقد أبدى المحكمون بعض الملاحظات على بعض الفقرات الواردة في الاستمارة، قام الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة في ضوء ما قدم المحكمون من اقتراحات لتطوير الاستمارة ومن ثم إعادة عرضها على المحكمين إذ وافق عليها بصفتها الحالية (13) محكماً، أي ما نسبته اكثر من 86% من هيئة المحكمين، وبذلك تحقق صدق الاستبانة.

وعممت بموجب كتاب رسمي موجه من قبل أمين عام مجلس التعليم العالي الأردني إلى رئيس كل جامعة أهلية في الأردن، وقد أعيدت غالبية الاستمارات مضمنة المعلومات المطلوبة، في حين أمضى الباحث وقتاً طويلاً للحصول على هذه البيانات من لدن بعض الجامعات الأخر بسبب عدم توافرها في حينه.

7-4- تنظيم البيانات وعرضها في جداول

بعد أن جمعت البيانات من مصادرها الأولية، قام الباحث بتنظيمها في جداول تهيئ السبيل إلى معالجتها للخروج بنتائج تحقق الإجابة عن أسئلة الدراسة وبالتالي تحقيق هدفها الرئيس وفيما يلي عرض لتلك الجداول.

الجدول رقم (1)

بعض مؤشرات كفايات الأداء للتعليم الجامعي الأهلي في الأردن وفقاً للمعيار الوطني★

مؤشر الكفاية	المعيار الوطني
نسبة عضو هيئة تدريس / طالب – كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. – كليات العلوم البحتة والزراعة. – الكليات الطبية والهندسية.	 1 : 30 1 : 20 1 : 15
مساحة أرض جامعة / طالب.	35 م2
مساحة قاعات تدريس / طالب.	1.5م2
مساحة وحدة القبول والتسجيل.	10م2/100طالب (اقل من 4000 طالب لغاية500 م2).
مساحة المكتبات / طالب	(0.8) م2 / طالب (800 م2 /1000طالب مسجل)
كتاب /طالب	10 كتب
عدد المقاعد في المكتبات	استيعاب 25% من مجموع الطلاب والمدرسين معاً.
عدد العاملين في المكتبات	موظف / 300 طالب مسجل.

الجدول رقم (2) ويتضمن إجمالي أعداد الطلبة الملتحقين في التعليم الجامعي الأهلي/ جامعة، جميع المستويات، موزعين وفق المجموعات التخصصية.

أ – كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

ب – كليات العلوم البحتة والزراعة.

ج – الكليات الطبية والهندسية .

وما يقابلها من أعضاء هيئة تدريس كما هي عليه الحال في العام الجامعي 2000/1999.

الجدول رقم (2)

إجمالي الملتحقين في الجامعة / التعليم الجامعي الأهلي في الأردن، وأعضاء هيئة التدريس

★ المملكة الأردنية الهاشمية، مجلس التعليم العالي، معايير الاعتماد العام للجامعات الخاصة رقم (1) لسنة 1999.

موزعين على حسب المجموعات التخصصية للكليات، كما هي عليه الحال في العام الجامعي: 2000/1999

الجامعة	إجمالى أعداد الطلبة الملتحقين	إجمالى أعداد أعضاء هيئة التدريس	الملتحقين بكليات المجموعة أ			الملتحقين بكليات المجموعة ب			الملتحقين بكليات المجموعة ج		
			طلبة	أعضاء هيئة تدريس	%	طلبة		%	طلبة	أعضاء هيئة تدريس	%
العلوم التطبيقية	7719	232	4231	52	81.36	1244	63	19.7	2244	117	19.18
عمان	4043	186	2560	69	37.1	616	59	10.4	767	58	13.22
فيلا دلفيا	3851	153	2464	47	52.42	894	85	10.52	493	21	23.48
جرش	3833	131	3295	103	32	538	28	19.21	–	–	–
الإسراء	2225	138	1160	59	19.66	246	19	12.95	819	60	13.65
الزرقاء	2812	109	2048	75	27.31	657	28	23.46	107	6	17.83
الزيتونة	3122	125	1978	79	25.04	611	27	22.63	533	19	28.05
اربد	2952	100	1005	40	25.12	1340	39	34.36	607	21	28.90
البتراء	3367	142	1829	62	29.5	311	31	10	1227	49	25
الأميرة سمية للتكنولوجيا	1024	37	–	–	–	626	13	48.15	398	13	30.61
الأكاديمية الأردنية للموسيقا	62	18	62	18	3.44	–	–	–	–	–	–
كلية العلوم التربوية (الاونروا)	785	34	785	34	23.09	–	–	–	–	–	–
التعليم الجامعي الأهلي مجتمعاً	35795	1405	21417	638	33.57	7083	392	18.07	7195	364	19.77

المصدر : استمارة البحث وإجراءاته.

الجدول رقم (3)

بعض كفايات الأداء المادية في التعليم الجامعي الأهلي /جامعة أهلية في الأردن

كما هي عليه في العام الجامعي 2000/1999

نوع الكفاية / الجامعة	مساحة أراضي الجامعة م2	مساحة قاعات تدريس م2	مساحات المكتبات الرئيسة والفرعية م2	عدد المقاعد في المكتبات الرئيسة والفرعية	عدد الكتب في المكتبات الرئيسة والفرعية	عدد العاملين في المكتبات الرئيسة والفرعية	مساحة وحدة القبول والتسجيل
العلوم التطبيقية	329000	8067	6403	1585	96499	23	1000
عمان	209497	68441	4986	1195	65000	20	–
فيلادلفيا	326769	4263	3884	900	47583	18	330
جرش	254787	4096	3700	900	55000	18	210
الإسراء	300000	5000	2700	500	48500	10	304
الزرقاء	350000	3500	2634	754	40000	15	292
الزيتونة	185450	3756	3420	700	40660	16	140
اربد	103000	3981	2464	700	36223	15	354
البتراء	182000	3171	1675	400	45000	13	225
الأميرة سمية للتكنولوجيا	65000	561	1280	240	58000	8	145
الأكاديمية الأردنية للموسيقا	500	500	80	24	4234	1	50
كلية العلوم التربوية (ألاونروا)	102000	700	900	300	30000	7	158
المجموع	2408003	106036	34126	8198	566699	164	3208

المصدر : استمارة الباحث واجراءاته.

8- إجراءات معالجة البيانات وأساليبها

بعد أن تمت إجراءات جمع البيانات من مصادرها الأولية، واستكمال تنظيمها وتصنيفها في جداول، ولتمكين الباحث من الإجابة عن أسئلة الدراسة وصولاً إلى تحقيق هدفها الرئيس فقد قام الباحث بما يلي :

1- تحليل محتوى معايير الاعتماد العام للجامعات الخاصة رقم (1) لسنة 1999، الصادر بالاستناد إلى المادة (7/ج) من قانون التعليم العالي رقم (6) لسنة 1998 المعمول به اعتبارا من 2000/1/1، ومن ثم تحديد عدد من مؤشرات كفايات الأداء للتعليم الجامعي الأهلي ذات الدلالة الكمية القابلة للقياس، وقد عرض مجموعة مطولة من هذه المؤشرات على مجموعة من الخبراء من أساتذة الجامعات الأردنية الرسمية والأهلية وأعضاء من مجلس التعليم العالي الأردني، إذ تم اختيار مجموعة مؤشرات كفايات الأداء التي أجمع على اعتمادها الخبراء كما هي مبينة في الجدول رقم (1).

2- لاستخراج عدد من مؤشرات كفايات الأداء السائدة في التعليم الجامعي الأهلي/ جامعة. وبالاستناد إلى البيانات المبينة في الجدول رقم (2) فقد تم استخراج نسبة عضو هيئة تدريس/ طالب ضمن كل مجموعة تخصصية، لكل جامعة وعلى مستوى التعليم الجامعي الأهلي وفقاً للمعادلة الآتية :

نسبة عضو هيئة تدريس/ طالب لكليات المجموعة التخصصية س =

عدد طلاب الجامعة /التعليم الجامعي الرسمي الملتحقين بكليات المجموعة التخصصية س لمرحلة البكالوريوس للعام الجامعي 2000/1999 /

عدد أعضاء هيئة تدريس في الجامعة/ التعليم الجامعي الرسمي لكليات المجموعة التخصصية س للعام الجامعي 2000/1999

3- وبالاستناد إلى البيانات المبينة في الجدول رقم (3) تم استخراج ما يلي :

أ- نسبة مساحة أرض جامعة/ طالب لكل جامعة أهلية/ التعليم الجامعي الأهلي وفقاً للمعادلة آلاتية:

نسبة مساحة أرض جامعة/ طالب = إجمالي مساحة أراضي الجامعة/ الجامعات الأهلية / إجمالي أعداد الطلبة الملتحقين في الجامعة/ الجامعات الأهلية

(وقد استثنيت مساحة أرض الأكاديمية الأردنية للموسيقا/ من معيار مساحة الجامعات الأهلية بسبب عدم التوافق).

ب-نسبة مساحات قاعات التدريس/ طالب، لكل جامعة/ التعليم الجامعي الأهلي وفقاً

للمعادلة الآتية:

نسبة مساحة قاعات التدريس/ طالب = إجمالي مساحة قاعات التدريس في الجامعة /الجامعات الأهلية / إجمالي أعداد الطلبة الملتحقين في الجامعة / الجامعات الأهلية

ج- نسبة مساحات المكتبات / طالب / جامعة ولمجمل التعليم الجامعي الأهلي وفقاً للمعادلة آلاتية:

نسبة مساحة المكتبات/ طالب = إجمالي مساحة المكتبات الرئيسة والفرعية في الجامعة /الجامعات الأهلية / إجمالي أعداد الطلبة الملتحقين في الجامعة / الجامعات الأهلية

د- نسبة عدد المقاعد في المكتبة / طالب لكل جامعة/ التعليم الجامعي الأهلي وفقاً للمعادلة الآتية:

نسبة عدد المقاعد في المكتبة/ طالب = إجمالي عدد المقاعد في المكتبات الرئيسة والفرعية في الجامعة / التعليم الجامعي الأهلي / 25% من إجمالي أعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة/ التعليم الجامعي الأهلي

هـ- نسبة كتاب/ طالب وفقاً للمعادلة آلاتية :

نسبة كتاب/ طالب = إجمالي عدد الكتب في المكتبات الرئيسية والفرعية في الجامعة/ الجامعات الأهلية / إجمالي أعداد الطلبة الملتحقين في الجامعة/ الجامعات الأهلية

و- نسبة عدد العاملين في المكتبات/ طالب، في كل جامعة / التعليم الجامعي الأهلي فقد استخرجت وفقاً للمعادلة الآتية :

نسبة عدد العاملين في المكتبات/ طالب = عدد الطلاب الملتحقين في الجامعة/ التعليم الجامعي الأهلي / عدد العاملين في المكتبات الرئيسة والفرعية في الجامعة/ التعليم الجامعي الأهلي

ز- نسبة مساحة وحدة القبول والتسجيل/ طالب/ في كل جامعة/ التعليم الجامعي الأهلي فقد حسبت وفقاً للمعادلة آلاتية :

نسبة مساحة وحدة القبول والتسجيل م2/ طالب = مساحة وحدة القبول و التسجيل في الجامعة / عدد الطلاب الملتحقين في الجامعة التعليم الجامعي الأهلي

4- لتقدير الحاجات اللازمة من أعضاء هيئات التدريس , فقد طبقت المعادلة الآتية:

أ- الحاجات اللازمة من أعضاء هيئات التدريس لكليات المجموعة التخصصية أ = أعداد الطلبة الملتحقين بكليات المجموعة التخصصية أ / أعضاء هيئه التدريس في كليات المجموعة التخصصية أ في سنة الأساس 2000/1999 –

ب- الحاجات اللازمة من أعضاء هيئات التدريس لكليات المجموعة التخصصية ب = أعداد الطلبة الملتحقين بكليات المجموعة التخصصية ب / 20 − أعضاء هيئه التدريس في كليات المجموعة التخصصية أ في سنة الأساس 2000/1999

ج- الحاجات اللازمة من أعضاء هيئات التدريس لكليات المجموعة التخصصية ج = أعداد الطلبة الملتحقين بكليات المجموعة التخصصية ج / 15 − أعضاء هيئه التدريس في كليات المجموعة التخصصية أ في سنة الأساس 2000/1999

5- لتحديد حاجات التعليم الجامعي الأهلي/جامعة من بعض المستلزمات المادية فقد قام الباحث بما يلي:

أ- لغايات تحديد الحاجات من أراضي الجامعة فقد حددت وفقاً للمعادلة الآتية:

الحاجات من أراضي الجامعة = المساحة الحالية لأرض الجامعة – (أعداد الطلبة الملتحقين في الجامعة × المعيار الوطني لمساحة أرض الجامعة/ طالب)

ب- لغايات تحديد الحاجات من قاعات التدريس/ جامعة فقد حددت وفقاً للمعادلة الآتية:

الحاجات من قاعات التدريس = المساحة الحالية لقاعات التدريس – (أعداد الطلبة الملتحقين في الجامعة × المعيار الوطني لمساحة قاعات التدريس/ طالب).

ج- لغايات تحديد مساحة المكتبات الرئيسية والفرعية فقد حددت وفقاً للمعادلة الآتية:

الحاجات من المكتبات الرئيسة والفرعية م2 = المساحة الحالية لمساحات المكتبات الرئيسية والفرعية – (عدد الطلبة الملتحقين في الجامعة × المعيار الوطني لمساحة المكتبات/ طالب).

د- لغايات تحديد عدد المقاعد في المكتبات الرئيسة و الفرعية فقد حددت وفقاً للمعادلة الآتية:

الحاجات من المقاعد في المكتبات الرئيسية و الفرعية = عدد المقاعد الموجودة في الجامعة – (عدد الطلبة الملتحقين +عدد المدرسين) / 4

هـ – لغايات تحديد عدد الكتب في المكتبات فقد حددت وفقاً للمعادلة الآتية:

الحاجات من الكتب في المكتبات الرئيسة والفرعية = عدد الكتب في المكتبات الرئيسة والفرعية –(عدد الطلبة الملتحقين في الجامعة × 10)

و– لغايات تحديد عدد العاملين في المكتبات الرئيسة والفرعية، فقد حددت وفقاً للمعادلة الآتية:

الحاجات من العاملين في المكتبات الرئيسية و الفرعية = عدد العاملين في المكتبات الرئيسة والفرعية – عدد الطلبة الملتحقين في الجامعة / 300

ز– لغايات تحديد مساحة وحدة القبول والتسجيل في الجامعة/ التعليم الجامعي الأهلي فقد حددت وفقاً للمعادلة الآتية :

الحاجات من مساحة وحدة القبول والتسجيل في الجامعة/ التعليم الجامعي الأهلي م2= مساحة وحدة القبول والتسجيل في الجامعة/ التعليم الجامعي الأهلي – أعداد الطلبة الملتحقين في الجامعة × 0.1

9– النتائج ومناقشتها

لتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بجمع البيانات اللازمة من مصادرها الأولية، وجدولتها، ومن ثم تحليلها ومعالجتها، وفيما يلي عرض لنتائج التحليل والمعالجة هذه، مصنفة وفق أسئلة الدراسة.

9–1– السؤال الأول: ما المعايير الوطنية من بعض مؤشرات كفايات الأداء للتعليم الجامعي الأهلي في الأردن؟

لقد حددت المادة (6) من تعليمات معايير الاعتماد العام للجامعات الأهلية في الأردن رقم (1) لسنة 1999 مجموعة من المعايير التي من شأنها إن تحققت أن تصبح الجامعة الأهلية مؤهلة للتدريس تأهيلاً عاماً، وقد وصفت هذه المعايير حين صدورها بأنها صعبة ومعقدة وتعالت أصوات المطالبة بتطبيق هذه المعايير على الجامعات الرسمية ذاتها (بدر،110) إلاّ أن دراسة أجراها عربيات عام 1994 كشفت عن أن الجامعات الأردنية الرسمية قد حققت الكثير، وفي حالات اقتربت من تحقيق هذه المعايير، إذ بلغ معدل المعيار السائد لدى الجامعات الرسمية لمعيار عضو هيئة تدريس/ طالب 31.8 طالباً لكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية و(16) طالباً لكليات العلوم البحتة والزراعة و 16.6 طالباً لكليات العلوم الطبية والهندسية، كما حققت جميع الجامعات الرسمية المعايير المتعلقة بمساحة ارض الجامعة/ طالب وعدد

الكتب/ طالب ومساحة المكتبات/ طالب في حين أخفقت وبقدر قليل كل من الجامعة الأردنية وجامعة مؤتة من تحقيق المعيار المتعلق بمساحة قاعات تدريس/ طالب وذلك كله وفقاً لما هي عليه الحال في تلك الجامعات في سنة الأساس 1994/1993، أما دراسة(نهار وبله، 1998) فقد أشارت إلى أن الجامعات الرسمية في الأردن قد حققت وفي حالات تفوقت فيها على تلك المعايير كما تبين أنها تماثل مثيلاتها من الجامعات العربية والأجنبية الرصينة أو قريبة من هذا التماثل الأمر الذي يؤكد واقعية هذه المعايير وسلامة مقاصدها ماثلة في حماية التعليم الجامعي الأهلي وتكريس رصانته ومكانته العلمية.

9-2- السؤال الثاني: ما واقع التعليم الجامعي الأهلي في الأردن/ جامعة من بعض مؤشرات كفايات الأداء السائدة فيه؟ كما هي عليه الحال في العام الجامعي 2000/1999 وبعد أن طبقت الإجراءات المحددة بشأنها - المبينة سابقاً فالجدولان (4) و(5) يبينان النتائج.

الجدول رقم (4)

بعض مؤشرات كفايات الأداء السائدة في التعليم الجامعي الأهلي في الأردن/ جامعة

كما هي عليه الحال في العام الجامعي 2000/1999

أ-مؤشرات إنسانية

نوع الكفاية	نسبة عضو هيئة تدريس / طالب		
الجامعة	كليات الآداب والعلوم الإنسانية	كليات العلوم البحتة والزراعة	كليات العلوم الطبية والهندسية
العلوم التطبيقية	81.4	19.7	19.18
عمان	37.1	10.4	13.22
فيلادلفيا	52.4	10.5	23.5
جرش	32	19.2	-
الاسراء	19.7	13	13.7
الزرقاء	27.3	23.5	17.8
الزيتونة	25	22.6	28
اربد	25	34.4	29
البتراء	29.5	10	25
الاميرة سمية للتكنولوجيا	-	48.2	30.6
الاردنية للموسيقا	3.44	-	-
العلوم التربوية	23	-	-
معيار المعدل السائد في التعليم الجامعي الأهلي	33.6	18.1	19.8

الجدول رقم (5)

بعض مؤشرات كفايات الأداء السائدة في التعليم الجامعي الأهلي/ جامعة أهلية في الأردن

كما هي عليه الحال في العام الجامعي 2000/1999

ب–المؤشرات المادية

نوع الكفاية الجامعة	مساحة أرض جامعة/ طالب م2	مساحة قاعات تدريس/ طالب م2	مساحة مكتبات/ طالب م2	عدد مقاعد في المكتبات / طالب مقعد	كتاب/ طالب كتاب	عدد العاملين في المكتبات/ طالب عامل	مساحة وحدة القبول والتسجيل/ طالب م2/طالب
العلوم التطبيقية	42.62	1.05	0.83	0.82	12.5	336	0.13
عمان	51.82	16.93	1.23	1.18	16.08	202	
فيلادلفيا	84.85	1.11	1.01	0.93	12.36	214	0.09
جرش	66.47	1.07	0.97	0.94	14.35	213	0.05
الإسراء	134.83	2.25	1.21	0.90	21.80	223	0.14
الزرقاء	124.47	1.24	0.94	1.07	14.22	188	0.10
الزيتونة	59.40	1.20	1.10	0.90	13.02	195	0.05
اربد	34.90	1.35	0.83	0.95	12.27	197	0.12
البتراء	54.05	0.94	0.50	0.48	13.37	259	0.07
الأميرة سمية للتكنولوجيا	63.48	0.55	1.25	0.94	56.64	128	0.14
الأكاديمية الأردنية للموسيقا	8.06*	8.06	1.29	1.55	68.29	62	0.81
كلية العلوم التربوية (ألاونروا)	129.94	0.89	1.15	1.53	38.22	112	0.20
المجموع	74.26	3.27	1.05	1.01	17.44	198	0.10

*مستثناة من المعدل بسبب عدم التوافق.

وكشفت النتائج عن وجود خلل في بعض معايير كفايات الأداء السائدة في التعليم الجامعي الأهلي في الأردن مقارنة بالمعايير الوطنية، إذ يلاحظ أن نسبة عضو هيئة تدريس/ طالب تزيد على ما هو مقرر في المعيار الوطني في كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، إذ بلغت 33.6 طالباً/ عضو هيئة تدريس لدى الجامعات الأهلية إذا أخذت مجتمعة مقابل (30) طالباً حدده المعيار الوطني، غير أننا إذا دققنا في الحالات الفردية للجامعات وجدنا خللاً بيناً في هذا المعيار، فقد سجلت جامعتا العلوم التطبيقية وفيلادلفيا نسبة 81.4 ، 52.4 طالب/ عضو هيئة تدريس (على التوالي) في حين حققت، بل تجاوزت هذا المعيار سبع جامعات أهلية هي الإسراء والزرقاء والزيتونة وإربد والبتراء والعلوم التربوية فضلاً عن الأردنية للموسيقا – الجدول..

وتشير النتائج إلى إخفاق أربع جامعات أهلية في تحقيق المعيار الوطني عضو هيئة تدريس/طالب ضمن كليات العلوم البحتة والزراعة في حين حققت ست جامعات هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4) وقد حقق التعليم الجامعي الأهلي إذا أُخذ مجتمعاً المعيار الوطني المطلوب.

لم تحقق إلا جامعتا عمان والإسراء المعيار الوطني عضو هيئة تدريس / طالب المتعلق بكليات العلوم الطبية والهندسية في حين أخفقت باقي الجامعات الأهلية عن معدل المعيار السائد لدى الجامعات الأهلية إذا أُخذ مجتمعاً عن بلوغ هذا المعيار الأمر الذي يؤكد وجود

خلل في كفايات الأداء السائدة.

وحققت كلُ الجامعات الأهلية في الأردن المعيار الوطني لنسبة مساحة أرض جامعة/ طالب يفوق المعيار المطلوب بكثير الأمر الذي يفسره حرص هذه الجامعات على التوسع المستقبلي في المباني والكليات والتخصصات غير أن التعليم الجامعي الأهلي بمجمله يعاني من نقص في مساحات قاعات التدريس إذ لم تحقق إلاّ ثلاث جامعات أهلية المعيار الوطني المطلوب في حين أخفقت باقي الجامعات عن بلوغه. أما جامعة عمان فقد سجلت نسبة بلغت 16.9 م2/ طالب وهي نسبة مرتفعة جداً تشير إلى خطة طموحة واستعدادات كبيرة من قبلها لاستيعاب أعداد كبيرة من الطلبة.

وحقق التعليم الجامعي الأهلي مجتمعاً المعيار المطلوب المتعلق بنسبة عدد المقاعد في المكتبات/ طالب، مثلما حقق هذا المعيار أو اقترب من تحقيقه غالبية الجامعات الأهلية باستثناء جامعة البتراء فقد تدنت فيها هذه النسبة.

ولا يشكو التعليم الجامعي الأهلي بمجمله ولا أي من مؤسساته من نقص في كفاية نسبة كتاب/ طالب فقد تجاوزت جميعها المعيار المطلوب وعلى النقيض من ذلك فالتعليم الجامعي الأهلي يعاني من نقص في كفاية إعداد العاملين في المكتبات/ طالب مثلما تعاني من ذلك كل جامعاته باستثناء جامعة العلوم التطبيقية التي حققت ما يزيد على المعيار المطلوب.

وحقق التعليم الجامعي الأهلي مجتمعاً الكفاية المتعلقة بمساحة وحدة القبول والتسجيل/ طالب، غير أننا إذا دققنا في الحالات الفردية للجامعات لوجدنا نصفها قد حقق هذا المعيار أو زاد عليه، في حين تراجع نصفها الآخر عن بلوغ ذلك – الجدول..

وبناءً على ما تقدم فان نقصاً جلياً يبدو في العديد من كفايات أداء التعليم الجامعي الأهلي تستدعي جهوداً وموارد لتحسينها والارتقاء بها وضمان توافرها سنوياً.

9-3- السؤال الثالث: ما الحاجات من بعض المستلزمات البشرية والمادية للتعليم الجامعي الأهلي في الأردن/ جامعة، وفقاً لأعداد الملتحقين فيها للعام الجامعي 2000/1999 وللمعيار الوطني والكليات التخصصية آلاتية :

أ – كليات الآداب والدراسات الإنسانية والاجتماعية.

ب– العلوم البحتة والزراعة.

ج– الطبية والهندسية.

وبعد أن طبقت الاجراءات المحددة بشأنها – المبينة سابقاً، يبين الجدولان التاليان النتائج كما يلي:

9–3–1– الحاجات البشرية

تقدير الحاجات اللازمة من أعضاء هيئات التدريس.

الجدول رقم (6)

تقدير حاجات التعليم الجامعي الأهلي/ جامعة من أعضاء هيئات التدريس

وفق المعيار الوطني والمجموعات التخصصية للكليات (+ تعني وفرة) (– تعني حاجة)

الجامعة	كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية		العلوم البحتة والزراعة		الطبية والهندسية	
	الاحتياجات		الاحتياجات		الاحتياجات	
	+	–	+	–	+	–
العلوم التطبيقية		89–	0.8+			32.6–
عمان		16.3–	28.2		6.86+	
فيلادلفيا		35.13–	40.3+			11.86–
جرش		6.83–	1.1+			
الاسراء	20.33+		6.7+		5.4+	
الزرقاء	6.73+			4.85–		1.13–
الزيتونة	13.06			3.55–		16.53–
اربد	6.5+			28–		19.46–
البتراء	1.03+		10.45+			32.8–
الاميرة سمية	–	–		18.3–		13.53–
الأردنية للموسيقا						
العلوم التربوية	7.83+					
التعليم الجامعي الأهلي	91.78–		54.7–			115.65–

ومن خلال استعراضنا لحاجات التعليم الجامعي الأهلي في الأردن/ جامعة من أعضاء هيئة التدريس المتوافقة مع أعداد الملتحقين فيها ووفقاً للمعيار الوطني لكليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية نجد أن اكثر الجامعات الأهلية تحقيقاً للمعيار الوطني هي جامعة البتراء في حين سجلت جامعة الإسراء أعلى فائض من أعضاء هيئة التدريس (20) عشرين عضو هيئة تدريس متجاوزين المعيار الوطني 9.44 طالب/ عضو هيئة تدريس. في حين سجلت جامعة العلوم التطبيقية أدنى معيار إذ بلغت حاجاتها من أعضاء هيئة التدريس (89) عضواً.

وفيما يتعلق بكليات العلوم البحتة والزراعة فقد كانت جامعة العلوم التطبيقية الأكثر بين الجامعات تحقيقاً للمعيار الوطني تلتها جامعة جرش في حين سجلت جامعة فيلادلفيا المرتبة الأعلى بفائض يزيد على ما يتطلبه المعيار الوطني ب (40.3) عضو هيئة تدريس، بينما

سجلت جامعة أربد المرتبة الأدنى بنقص مقداره (28) عضو هيئة تدريس.

أما الكليات الطبية والهندسية. فقد كانت جامعة الزرقاء الأقرب إلى المعيار الوطني في حين تجاوزت المعيار زيادة على ما هو مطلوب جامعتا عمان والإسراء في حين حققت المرتبة الأدنى بين الجامعات كل من جامعتي العلوم التطبيقية والبتراء.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التعليم الجامعي الأهلي إذا أُخذ مجتمعاً فإن كلياته جميعها تعاني من نقص في الكفاية المتعلقة بنسبة عضو هيئة تدريس / طالب الأمر الذي يؤكد ضرورة الاهتمام بالمعايير الوطنية الهادفة إلى تحقيق الكفاية النوعية اللازمة لهذا المستوى من التعليم..

9-3-2- الحاجات المادية

ب- تقدير الحاجات اللازمة للتعليم الجامعي الأهلي/ جامعة وفق المعيار الوطني وكل من أعداد الملتحقين والقدرة الاستيعابية لقاعات التدريس فيها كما هي عليه الحال للعام الجامعي 2000/1999 (+ تعني وفرة) (- تعني حاجة).

جدول رقم (7)

الحاجات المادية اللازمة للتعليم الجامعي الأهلي/ جامعة وفق المعيار الوطني وكل من أعداد الملتحقين والقدرة الاستيعابية لقاعات التدريس فيها كما هي عليه الحال للعام الجامعي 2000/1999 (+ تعني وفرة) (- تعني حاجة)

نوع الكفاية الجامعة	إعداد الملتحقين في التعليم الجامعي الأهلي	أرض الجامعة	قاعات التدريس	مساحة المكتبات	عدد المقاعد في المكتبات	عدد الكتب في المكتبات	عدد العاملين في المكتبات	مساحة وحدة القبول والتسجيل
العلوم التطبيقية	7719	58835+	3511.5-	227.8+	402.75-	193.9+	2.73-	228.1+
عمان	4043	67992+	62376.5+	1751.6+	137.75	24570+	6.52+	-
فيلادلفيا	3851	191984+	1513.5-	803.2+	101-	9073+	5.16+	55.1-
جرش	3833	120632+	1653.5-	633.6+	91-	16670+	5.22+	173.3-
الاسراء	2225	222125+	1662.5+	920+	90.75-	26250+	2.58+	81.5+
الزرقاء	2812	251580+	718-	384.4+	23.75+	11880+	5.63+	10.8+
الزيتونة	3122	76180+	927-	922.4+	111.75-	9440+	5.59+	172.2-
اربد	2952	000320-	447-	102.4+	56.25-	6703	5.16+	58.8+
البتراء	3367	64155+	1879.5-	1018.6-	477.25-	11330	1.78+	111.7-
الاميرة سمية	1024	29160+	975-	460.8+	25.25-	47760	4.59+	42.6+
الاردنية للموسيقا	62	001670-	407+	30.4+	4+	3614	-	43.8+
العلوم التربوية	785	74525+	477.5-	272+	95.25+	22150	4.38+	79.5
التعليم الجامعي الأهلي	32428	1273023+	57394	8183.6+	260.25-	241419	55.91	34.8-

وكشفت النتائج عن أنّ الجامعات الأهلية في الأردن، لا تعاني من نقص يذكر في كفايات مساحات الأراضي الجامعية مع وجود استثناءات طفيفة وهامشية، الأمر الذي يؤكد توافر استعدادات واحتياطات مبكره لتوسعات مستقبلية لتلك الجامعات سواء أكان ذلك في أعداد المقبولين أم التوسع في المباني والمرافق والتخصصات.

غير أن غالبية الجامعات الأهلية تعاني من نقص في مساحات قاعات التدريس يسبب

إنقاصها خللاً رئيساً في معايير كفايات الأداء لتلك الجامعات، فقد سجلت جامعة العلوم التطبيقية أعلى نقص فيها تلاها كل من جامعات البتراء فجرش وفيلادلفيا على التوالي – الجدول رقم 7 – في حين سجلت جامعة عمان أعلى وفر في قاعات التدريس تشير بذلك إلى احتياطات لتوسعات مستقبلية في هذه الجامعة.

ولم تحقق كل الجامعات الأهلية/ التعليم الجامعي الأهلي متطلبات الكفاية المتعلقة بعدد المقاعد في المكتبات باستثناء جامعة عمان والعلوم التربوية والزرقاء والأردنية للموسيقا – الجدول رقم 7 – وبما يستدعي الحاجة إلى توفير المقاعد المبينة أعدادها في الجدول لتأمين الخدمات والتسهيلات المكتبية المطلوبة.

وقد حققت كل الجامعات الأهلية/ التعليم الجامعي الأهلي متطلبات كفاية عدد الكتب في المكتبات/ طالب دون أن تشكو أي منها من نقص في هذه الكفاية، مثلما حققت كل الجامعات الأهلية/ التعليم الجامعي الأهلي أيضا متطلبات الكفاية المتعلقة بعدد العاملين في المكتبات/ طالب باستثناء نقص بسيط لدى جامعة العلوم التطبيقية.

بينما يعاني التعليم الجامعي الأهلي إذا أُخذ مجتمعاً من كفاية مساحة وحدة القبول والتسجيل/ طالب يركز معظمها نقصاً لدى كل من جامعات جرش والزيتونة فالبتراء وفيلادلفيا على التوالي، في حين حقق هذا المعيار كل من جامعات العلوم التطبيقية والإسراء فالعلوم التربوية واقترب من تحقيق المعيار المطلوب من الكفاية أو زاد عليها الباقون.

وإذا ما نظرنا إلى معايير كفايات الأداء المادية مجتمعة لوجدنا أن جامعة عمان قد احتلت المرتبة الأولى في تحقيقها لتلك المعايير. تلاها في ذلك كل من جامعات الإسراء والأردنية للموسيقا والزرقاء والعلوم التربوية ، في حين سجلت جامعة البتراء اكبر عدد من الحاجات اللازمة لتحسين مستوى كفايات الأداء الجامعي فيها.

إن مناقشتنا لمجمل الحاجات المادية اللازمة للنهوض بكفايات الأداء الجامعي وفقاً لما يتطلبه المعيار الوطني من شأنه أن يقدم دليلاً واضحاً على بلوغ العديد من الجامعات الأهلية أو اقتراب بعضها من بلوغ الكفاية النوعية المطلوبة لهذا المستوى من التعليم، ومن جهة أخرى فهو يقدم إحصاءً بالحاجات المادية والبشرية اللازمة لكل جامعة أهلية يجب أن تعمل إدارتها على تأمينها الأمر الذي من شأنه أن يرقى بمعايير كفايات الأداء فيها مثلما يتيح المجال أمام الجامعات التي تفوقت معايير الأداء فيها على ما هو مطلوب من أن يصرح لها بتوسيع دائرة

القبول فيها بما يتوافق وتوفيرها لهذه المعايير.

10- المقترحات

بالنظر إلى نتائج البحث تقترح الدراسة ما يلي:

1- أن يحظى هذا البحث باهتمام المسؤولين عن التعليم الجامعي الأهلي في الأردن، وأن يجد من عنايتهم ما يجعله موضوعاً لمناقشة مستفيضة والاستفادة من نتائجه، خطة يسترشد بها لتطوير التعليم الجامعي الأهلي بما يحقق جانباً من جوانب السياسة التربوية المستهدفة.

2- التوسع بتطوير مزيد من معايير كفايات الأداء للتعليم الجامعي الأهلي بلوغاً لمزيدٍ من الكفاية الداخلية الهادفة إلى تحقيق الكفاية الخارجية المنشودة لهذا المستوى من التعليم.

3- أن تنشأ في كل جامعة وحدة خاصة لتطوير التعليم الجامعي بجوانبه النوعية المختلفة يكون ارتباطها برئيس الجامعة مباشرة يعهد إليها مراقبة مستويات الجودة التعليمية ومتابعتها والارتقاء بها على الدوام.

4- أن تخضع جميع مؤسسات التعليم الجامعي لتقييم سنوي تعتمد نتائجه من لدن مجلس التعليم العالي لغايات تحديد القدرة الاستعابية المتاحة لكل جامعة سنوياً وفقاً لما توفره من كفايات وإمكانات.

5- العمل على توفير المستلزمات الإنسانية والمادية اللازمة لكل جامعة تحقيقاً للكفاية النوعية المطلوبة.

6- الاقتراح على مجلس التعليم العالي الأردني والمركز الوطني للمعلومات للعمل على تطوير قاعدة بيانات تفصيلية لكل مدخلات وكل الأداء الإداري والفني في كل الجامعات/ الكليات الجامعية، بما يتيح للمختصين في التخطيط التربوي من توظيف ذلك لتطوير نوعية التعليم، بلوغاً لمزيد من الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية المنشودة.

7- التوصية لدى اتحاد الجامعات العربية لتوفير قاعدة بيانات ومعلومات موثقة عن الجامعات العربية الرسمية منها، والأهلية بما يتيح عقد المقارنات اللازمة بينها على أسس علمية دقيقة، كشفاً للحقيقة والواقع، بما يتيح المجال للتنافس المحمود بينها، بلوغاً لمعايير الرصانة العلمية المنشودة.

المراجع العربية

أبو دية، فهمي (1991)، **معدلات عائد الاستثمار التربوي في الأردن**، دراسة حالة، (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة أريجون، الولايات المتحدة الأميركية.

بدر، ماجد، **التعليم العالي في الأردن بين المسؤولية الحكومية والقطاع الخاص**، منشورات مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، عمان.

الجميعي، فؤاد محمد عبد المنعم (1988)، «أسس تخطيط التعليم الجامعي في الجمهورية العربية اليمنية حتى عام 2000»، المؤتمر العام السادس لاتحاد الجامعات العربية المنعقد في جامعة صنعاء للفترة من (16-18 /1988/2) **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، عدد متخصص (2) تموز .

حافظ، محمد علي (1965)، **التخطيط للتربية والتعليم**، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة.

حداد، أميل (1992)، **تقويم التخطيط التربوي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

الروابدة، موسى عقيل (1984)، **المعدلات الخاصة لعائد التربية في الأردن**، الولايات المتحدة الأمريكية، جامعة سيراركوز، رسالة دكتوراه غير منشورة في سلسلة البحوث والدراسات المتعلقة بالتعليم الأساس في الأردن، الجزء الثاني، عمان المركز الوطني للبحث والتطوير التربوي.

سلامة، غسان رمضان (1987)، **دراسة للتربية والتطوير الوطني في الأردن**، الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الولايات المتحدة الأمريكية، في سلسلة البحوث والدراسات المتعلقة بالتعليم الأساس في الأردن، الجزء الثاني عمان: المركز الوطني للبحث والتطوير التربوي، 1991.

السيد، عبد الجواد عبد الله (1980)، **التخطيط في جمهورية مصر العربية ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية.

القضاة، بتول مصلح (1992)، **تخطيط القدرة الاستعابية للجامعة الأردنية للأعوام 1992/1993-2001/2002**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

مجلس التعليم العالي (1999)، **معايير الاعتماد العام للجامعات الخاصة رقم (1)**، المملكة الأردنية الهاشمية.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1979)، **استراتيجية تطوير التربية العربية**، تقرير لجنة وضع استراتيجيات لتطوير التربية العربية، ط1، تونس..

المنظمة العربية للتربية والثقافة العلوم، اتحاد الجامعات العربية (1998)، **دليل منهجي للتقويم الذاتي لمؤسسات التعليم الجامعي والأهلي**، تونس.

النقرش، محمد طالب (1997)، **واقع التخطيط التربوي في الجامعات الرسمية في الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عمان.

النهار، تيسير (1996)، **ضمان النوعية في التعليم العالي**، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، عمان، الأردن.

وزارة التعليم العالي، **قانون الجامعات الأردنية الأهلية رقم (9) لسنة 1998**، عمان، الأردن.

عربيات، بشير محمد (1995)، **التخطيط للتعليم الجامعي الرسمي في الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد.

المراجع الأجنبية

Brown, R. J. & Jonson Dennisa (1990) "A study of the Economic Impact of variation in the nonresident tuition rate at public institutions of higher education in south Dacota" prepared for the council of president public higher education system of the state of south Dacota, June, 1990.

Clark.P.R. and Neave, G. **The encyclopedia of higher education**, vol. 2 Oxford: Pergamon Press, 1992.

Davis, G.R. (1980) **Planning Education for Development.** USA ID: Harvard.

Garza, E.L. (1990) "Planning , development issues in expansion of university provision in Mexico" **Dissertation Abstracts international**, vol. 50,No.10,April 1990.

Henemen , S. ,(1994). " **Issues of Education Finance and Management** in ECA and OECD Countries " World Bank.

Levy , D. (1993) " Recent Trends in the privatization of Latin American Higher Education Policy" **Journal of Higher Education**. Vol.6, No.4,PP12-18.

Oewns C.I. The shorter Oxford English dictionary 2.vols. Oxford University Press, Oxford (without date).

Rogers, D.C. and Ruchlin ,H.S. (1975). **Economics and education : Principles and application**. New York: Collier London Macmillan limited.